

بنك الكويت الدولي (KIBK.KW)

البيانات الأساسية للتاريخ 29 أكتوبر 2009

Listing	Kuwait Stock Exchange
CMP (KWD)	0.242
YTD Change (%)	8.04
52-week High/Low (KWD)	0.415/0.614
Mkt. Capitalization (KWD mn)	251.03
EPS (in fils)	-3.74
BVPS	1.07
P/E	-
P/BV	0.23

الإقالات السابقة للسهم



ملخص الميزانية المالية

KWD (in million)	1H09	1H08	% chg
Murabaha and Other Islamic Financing Income	26.18	43.67	-40.1
Net Financing Income	13.43	19.37	-30.7
Investment income	2.21	11.11	-80.1
Net Fees & Comm. Income	1.33	1.03	28.9
Staff Cost	5.85	5.80	0.8
Net Loss/Profit	-3.49	31.75	-
Share Capital	103.73	94.30	10.0
Depositors' account	700.90	646.63	8.4
Financing Receivables	724.31	725.08	-0.1
Loans & Advances	2.10	2.90	-27.6
Shareholders' Equity	161.76	182.82	-6.2
Total Assets	1,106.02	1,179.65	-6.2
EPS (KWD)*	-0.01	0.07	-
Return on Equity (%)*	-4.32	34.74	-
Return on Assets (%)*	-0.63	5.38	-

*Annualized

سجل بنك الكويت الدولي خسائر مرحلية قدرت بنحو 3.49 مليون دينار كويتي للسنة اشهر المنتهية في 2009/06/30، في حين سجل أرباحاً قدرها 31.75 مليون دينار كويتي في نفس الفترة من العام الماضي، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات وارتفاع المصاريف التشغيلية. خلال هذه الفترة، بلغت خسائر البنك المنخفضة القيمة 12.74 مليون دينار كويتي. انخفضت إيرادات البنك من المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى بنسبة 40.1% إلى 26.18 مليون دينار كويتي مما أدى إلى انخفاض صافي الإيرادات المالية بنسبة 30.7%. وبالمثل، انخفضت الإيرادات غير المالية بنسبة 71.0% إلى 3.37 مليون دينار كويتي، على الرغم من ارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 28.9% التي بلغت 1.33 مليون دينار كويتي. وبالتالي، انخفض مجموع الإيرادات بنسبة 45.8% إلى 16.80 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2009.

على صعيد القطاع، انخفضت الإيرادات من قطاع المصارف التجارية والدولية - وهو ما يمثل 68.6% من إجمالي الإيرادات - بنسبة 27.7% إلى 20.21 مليون دينار كويتي. كما انخفضت الإيرادات من الخدمات المصرفية للأفراد، الخزينة، إدارة الصناديق والمؤسسات المصرفية وقطاع إدارة الاستثمار بنسبة 67.2%، 44.9%، و 82.6%، على التوالي. أما من الجانب الإيجابي، ارتفعت الإيرادات من القطاعات الأخرى بنسبة 32.6% على أساس سنوي. كما أن الأرباح الهامشية المكتسبة من الخزينة، إدارة الصناديق والمؤسسات المصرفية، وغيرها من القطاعات قابلتها الخسائر التي تكبدها من بقية قطاعاتها.

ارتفع مجموع المودعين بنسبة 8.4% إلى 700.90 مليون دينار كويتي، وانخفضت الإلتزامات المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنسبة 32.3% إلى 223.58 مليون دينار كويتي. انخفضت القروض والسلفيات بنسبة 27.6% إلى 2.10 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من عام 2009، في حين ارتفعت الأصول المستحقة من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بنسبة 18.8% إلى 278.77 مليون دينار كويتي. من جهة أخرى، انخفضت المستحقات المالية بنسبة 0.1% إلى 724.31 مليون دينار كويتي. كما انخفض مجموع الأصول بنسبة 6.2% إلى 1,106.02 مليون دينار كويتي نتيجة لانخفاض النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 96.6%.

خلال النصف الأول من عام 2009، انخفضت حقوق المساهمين بنسبة 6.2% لتصل إلى 161.76 مليون دينار كويتي في حين كانت 182.82 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2008. ونتيجة للخسائر المحققة خلال الفترة، سجل البنك عائد سنوي على الملكية (-4.3%) مقارنة مع (+34.7%) في العام الماضي. وبالمثل، فإن العائد السنوي على الأصول تدهور ليصل إلى (-0.6%) من (+5.4%) خلال النصف الأول من عام 2008.

نبذة عن البنك

تأسس بنك الكويت الدولي (KIB)، المعروف سابقاً باسم البنك العقاري الكويتي (KREB)، في الكويت في 13 مايو 1973. ويعمل بنك الكويت الدولي في المقام الأول على تقديم خدمات الأفراد، الخدمات التجارية، الدولية، إدارة الممتلكات، وخدمات شراء الأراضي والعقارات. منذ يوليو 2007، مارس البنك نشاطه كمصرف إسلامي وقام بتنفيذ جميع المعاملات المصرفية والاستثمارية مع الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

في 30 نوفمبر 2008، افتتح البنك فرع جديد في الكويت كجزء من استراتيجيته في التوسع عبر المحافظات. تشمل الشركات التابعة للبنك المجموعة المالية الكويتية 50.0% وشركة مشاريع الكويت للمقاولات والمباني 50.0%. حالياً، تقيض شركة الهدى للفنادق والسياحة وشركة البركة الكويتية للتجارة نسبة 9.0% و 5.3% في بنك الكويت الدولي، على التوالي، في حين تقيض العامة النسبة المتبقية وهي 85.7%.

نظرة عامة على قطاع البنوك

من المتوقع أن تنمو الكويت بنسبة 2.2% في عام 2010، بعد الانخفاض المتوقع بنسبة 1.2% في عام 2009. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تنمو دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5.2% في عام 2010 بعد انخفاض بنسبة 0.7% في عام 2009. وعلى الرغم من أن معدل التضخم في الكويت بلغ 5.9% خلال شهر سبتمبر 2009، من حيث الانتعاش الاقتصادي الكلي، إلا أن الكويت متخلفة عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي. على صعيد السيولة، تباطأ معدل نمو المعروض النقدي الكويتي إلى 14.7% في سبتمبر 2009 من 18.8% في أغسطس 2009. وقد بلغ أوسع مقياس للنقد المتداول في الاقتصاد، M3، 24.58 مليار دينار كويتي مقارنة بـ 21.43 مليار دينار كويتي خلال سبتمبر 2008. كما انخفضت أصول الصناعة المصرفية في الكويت بنسبة 65.3% على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2009، في حين انخفضت أصول الصناعة المصرفية الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 23.5% خلال نفس الفترة.

على مدى العقد الماضي، نمت صناعة التمويل الاسلامي نمواً سريعاً بمعدل سنوي قدره 20-30%. ويعتبر التمويل الإسلامي كبديل للمخاطر الناتجة عن الخدمات المالية التقليدية. وقد حاولت كلاً من فرنسا والمملكة المتحدة لجذب الاستثمارات المالية الإسلامية من الكويت، في حين من المتوقع أن تسجل سوق أمريكا الشمالية أكبر نسبة نمو من حيث تمويل الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. في الوقت نفسه، من المتوقع أن يصبح التمويل الإسلامي مصدراً هاماً لتمويل صناعة الطيران في منطقة الشرق الأوسط مع الاحتياجات التمويلية لشركات الطيران في الشرق الأوسط مثل طيران الإمارات، الاتحاد، الخطوط الجوية القطرية والناقلة فلاي دبي التي من المتوقع أن ترتفع بشكل كبير على مدى العامين المقبلين.

خلال عام 2008، وفقاً لدراسة من قبل Asian Banker Research، ومقرها في سنغافورة، بلغت قاعدة إجمالي الأصول لأكثر من 100 بنك إسلامي نسبة نمو قدرها 66.0% لتصل إلى 580.00 مليار دولار أمريكي مقابل 350.00 مليار دولار أمريكي في العام السابق. ووفقاً لدراسة حديثة، وصل حجم السندات والصكوك لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 18.4 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 37% مقارنة بالعام الماضي خلال النصف الأول من عام 2009. مع ذلك، فإن حجم السندات والصكوك، في النصف الأول من عام 2009، كان أقل من نصف إجمالي الحجم السنوي عند الذروة في عام 2007. وقد ارتفعت الإصدارات التقليدية إلى 17.30 مليار دولار أمريكي ممثلة نسبة 93.9% من القيمة الإجمالية المرفعة من خلال 32 إصدار في النصف الأول من عام 2009 مقابل 1.10 مليار دولار أمريكي للصكوك من خلال 12 إصدار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. في حين سيطرت الإصدارات السيادية على غالبية المبلغ (12.70 مليار دولار) خلال النصف الأول من عام 2009 لتلبي الاتجاه الذي لوحظ منذ عام 2003 باستثناء سنوات الذروة من 2006 إلى 2008، حيث كانت إصدارات الشركات تسيطر على السوق. وخلال الفترة قيد المراجعة، ارتفع إصدار سندات الشركات التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 15%، في حين انخفض إصدار الصكوك بنسبة 74%.

في الكويت حالياً ثلاثة بنوك إسلامية فقط: بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان وبنك الكويت الدولي. في الوقت نفسه، فإن الحكومة الكويتية وافقت على إنشاء البنك الإسلامي الرابع حيث سيأخذ اسم بنك الوريبة، برأس مال قدره 100 مليون دينار كويتي (350 مليون دولار). ويذكر أن حوالي 76% من البنك الإسلامي الجديد سيطرح للعامة، في حين أن حصة 24% المتبقية ستكون مملوكة للدولة عن طريق صناديق الثروة السيادية وهيئة الاستثمار الكويتية. وعلى الرغم من أن المجال مفتوح للشركات المحلية لإصدار الصكوك الإسلامية، فإن البلد لا يزال في حاجة إلى تأسيس تنظيم قانوني شامل بشأن إصدار مختلف الصكوك المالية الإسلامية. ومن المتوقع أن تكاليف هيكلية وإصدار الصكوك هي أعلى بكثير بالمقارنة مع القروض المصرفية التقليدية وإصدار السندات. ووفقاً لستاندرد اند بورز فإن ارتفاع تكاليف التمويل الإسلامي من شأنه أن يشكل رادعاً كبيراً لنمو إصدارات الصكوك في المستقبل وبالتحديد منطقة الخليج.

أحدث التطورات

خلال شهر يونيو 2009، وقع بنك الكويت الدولي اتفاقية مع National Web Solutions (Mawaqaa) لتصميم وتنفيذ برنامج شامل ونظام إدارة المحتويات ومجموعة من حلول الإنترنت المتكاملة لموقعهم الجديد. كجزء من استراتيجيته لجذب عملاء جدد للبنك، نظم البنك معرضاً تسويقياً في بيت الزكاة ومستشفى شركة نفط الكويت لعرض منتجاته وخدماته المصرفية الإسلامية المتنوعة. في مارس 2009، منحت مجلة (بانكر ميدل إيست) بنك الكويت الدولي جائزة أفضل منتج استثماري في الشرق الأوسط عن (وديعة الجود). كما أطلق بنك الكويت الدولي خدمة SMS Banking التي توفر لمستخدميها خدمة التواصل مع الحسابات الشخصية بطريقة سهلة وأمنة.

النظرة المستقبلية

استطاعت معظم البنوك الكويتية التعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بنجاح نظراً لتنفيذ قانون الاستقرار المالي خلال النصف الأول من عام 2009. وحيث أن النمو في القطاع المصرفي يعتمد على أداء الاقتصاد، من الممكن للركود أن يؤدي إلى مواصلة الضغط على النمو في حجم الأعمال التجارية من البنوك. مع ذلك، فإن مبادرات الحكومة لتعزيز المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تهدف إلى استعادة الثقة والحد من الأثر السلبي نتيجة التباطؤ. وقد سجل بنك الكويت الوطني خسائر بلغت 3.49 مليون دينار كويتي مع الخسائر المنخفضة القيمة ومخصصاتها. ومن شأن مبادرات البنك المستمرة المحافظة على النمو طويل الأجل. في الوقت نفسه، لا تزال التعرضات للإيرادات العقارية والاستثمارية الأسباب الرئيسية التي تدعي للقلق. لذلك، فإننا نعتقد أن البنك سيسعى للاستفادة من الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية التي تعكس جهود البنك المتواصلة لتوسيع قاعدة عملائها.

خسر سهم بنك الكويت الدولي بمقدار 3.74 فلس للسهم الواحد في النصف الأول من عام 2009، مقابل أرباح السهم الواحد بمقدار 34.01 فلس في النصف الأول من عام 2008. حالياً، يتم تداول السهم عند 0.242 دينار كويتي، وقد انخفض بنسبة 8.04% هذا العام حتى الآن في حين خسر مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية نسبة 2.2%.

Call us on +973 17549499 or email us at research@taib.com

خاتمة براءة ذمة:

لقد تم الأخذ بعين الاعتبار بأن المعلومات المقدمة في هذا التقرير غير مضملة في الوقت الذي تم فيه جمع ونشر التقرير. ولهذا فإننا لا نضمن صحتها وتمامها. كل المعلومات المقدمة هي للاستخدام الخاص بالشخص المستلم لهذه المعلومات دون أدنى مسؤولية من جانب طيب للأوراق المالية ذ.م.م. أو موظفيها أو أي مؤسسة تابعة أو شريكة. وعليه فإنه لا يمكن اعتبار أي من المعلومات السابقة عرض أو حتى توجيه غير مباشر للبيع أو الشراء. إن قيمة أي استثمار يمكن أن تتناقص أو تزايد. كما أن الأداء السابق لا يعتبر ضماناً للأداء المستقبلي. بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار تداول العملات يمكن أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على قيمة الاستثمار. وبناء على ذلك فإن المستثمر قد لا يتمكن من تحصيل القيمة الكاملة لاستثماره الأولي.